

الديمقراطية وترسيخ آلياتها وجعلها سلوكاً عاماً يجسد نصوص الدستور والقوانين المنبثقة منه.

نظام مؤسسي

إن الديمقراطية الملازمة لقيام الوحدة اليمنية تجسدت بصورة واضحة في ما اعتمل على الساحة الوطنية منذ يوم 22 مايو 1990م من محطات ديمقراطية عدة عاشها الشعب اليمني من انتخابات نيابية ومحلية ورناسية مثلت في مجملها الحراك الديمقراطي والمنافسة الانتخابية الشديدة وهي الأولى من نوعها على الساحة الوطنية والعربية على حد سواء من حيث أهميتها وقوة فعلها وتفاعل الشعب معها، ومن حيث وسائلها وأدواتها السياسية، وهي الحقيقة التي مثلت أيضاً أحد إنجازات الزعيم علي عبدالله صالح الديمقراطية، وأفرزت نتاجاً حتمياً لثمرة جهوده وعطائه القيادي في إثراء وتطوير المكونات والبنى الأساسية للتجربة الديمقراطية وحرصه على استكمال عناصر بنائها ومكونات فعلها وتطويره، ليس فقط على الصعيد النظري والتشريعي المؤسسي، ولكن أيضاً وهذا هو الأهم، على صعيد مكوناتها الاجتماعي والسياسي، باعتبار الديمقراطية عملية سياسية ذات شقين تكاملين وتبادلين في مكوناتها وفعلها، يشترط وجود أحدهما بالآخر، وهما السلطة المنتخبة ديمقراطياً والمعارضة العلنية.

سلطة الشعب

ويسجل موحد اليمن الزعيم علي عبدالله صالح بداياته المبكرة منذ توليه مقاليد الحكم في 17 يوليو 1978م للعمل الفعلي المباشر في تحقيق أهداف الثورة اليمنية المتمثل في بناء المجتمع الديمقراطي، ويعتبر أول زعيم على مستوى العالم العربي والنامي ينجح في حل معضلة مسألة السلطة بشكل جذري ونهائي، ويغير مصادرها ووسائلها التقليدية العسكرية المتخلفة والمدمرة، بوسائل ومصادر وأدوات سلمية معاصرة تستمد شرعيتها من الشعب ومن صناديق الاقتراع المعبرة عن إرادته وخياراته، لقد كان الزعيم ومن خلال استقراره الدقيق لتاريخنا الوطني وتاريخ غيرنا من الشعوب والأمم على يقين من أن الأنظمة التي لا تستمد شرعيتها من الشعب تمثل شكلاً من أشكال الاستعمار والاستعباد الداخلي حتى وإن كانت مبنية على شرعية ثورية أو عسكرية أو حزبية، وإن أي نظام أو سلطة سياسية لا يصنعها الشعب ويحميها فهي إلى زوال غير مأسوف عليها..

تتجسد الديمقراطية اليمنية والتي اقترنت باعلان قيام الجمهورية اليمنية في الثاني والعشرين من مايو 1990م، في كونها اصبحت ساطعة كالشمس أمام الشعب اليمني وأمام العالم كإنجاز تاريخي تفرد الزعيم التاريخي علي عبدالله صالح بزراعة بذورها في الواقع اليمني البكر حيث عنى دون غيره برعايتها وتنميتها وحمايتها وخلق كافة الشروط والضمانات اللازمة لاستمرارها ونجاحها، مدارياً عنها، وكافة تأمرات القوى الداخلية والخارجية التي حاولت مراراً وأدماً أو تشوية مضامينها ومبادئها ووسائلها أو حرف مسارها وأفراغها من أهدافها الوطنية.. وهي حقيقة لم يعد أي حاقد التنكر لها أو تزييفها بعد أن ترسخت في الوعي والقناعات الشعبية..

موحد اليمن



واللقاءات الميدانية المستمرة سبيلاً إلى اكساب القرار قوة المشاركة الشعبية..
لقد استطاع الزعيم خلال سنوات حكمه مستنداً على نهج الحوار أن يعمق الممارسة

دولة الوحدة، وأخذ على نفسه عهداً في أن يعيش هموم الشعب واهتماماته، وأن يجند مختلف الطاقات والقدرات في بناء الدولة الحديثة ومؤسساتها.. واتخذ من الحوار

الوحدة والديمقراطية

بعد السنوات الأولى لحكم الزعيم علي عبدالله صالح والذي تسنمه في السابع عشر من يوليو 1978م، إلى أواخر ثمانينيات القرن الماضي كانت مسيرة الديمقراطية تتلمس الطريق كتجربة ناشئة ووليدة حتى بدأت الحوارات ولعدة سنوات كبدليات عملية لإعادة تحقيق الوحدة ليترسخ معها ووعي الحقوق السياسية التي ارساها الزعيم علي عبدالله صالح والمتمثلة في جملة من المبادئ:

- مبدأ احترام الرأي والرأي الآخر.
- الايمان بشرعية الاختلاف وأدب الاختلاف.
- البحث عن الجوامع المشتركة واحترام الفروق.
- القبول بالحد الأدنى من الصيغ التي يلتقي عليها الجميع في اقرار نظرية العمل الوطني.
- الاتفاق على الثوابت الوطنية التي لا يختلف عليها اثنان.
- نبذ التعصب والتطرف.
- السعي نحو الاعتدال والوسطية

وبهذا المفهوم الشامل للحوار، وبما رسخه من اخلاق ديمقراطية أمكن للزعيم علي عبدالله صالح أن يصل بالشعب وبمختلف فئاته وألوان طيفه السياسي إلى:

- اقرار الميثاق الوطني.
- تحديث واستمرارية المؤتمر الشعبي العام.
- تسريع الخطى نحو إعادة تحقيق الوحدة اليمنية من خلال تكثيف الحوار على المستوى القيادي والتنفيذي، ومن خلال تنشيط عمل لجان الوحدة، وتشكيل لجنة التنظيم السياسي وهي آخر اللجان والتي لم تتشكل إلا بعد قيام المؤتمر الشعبي العام.
- اعلان قيام الوحدة اليمنية.
- الأخذ بنهج الديمقراطية والتعددية.

ومن هنا جاء اصدار التشريعات والقوانين المتعلقة بالحقوق الديمقراطية والحريات العامة والآليات والكييفيات المعبرة عن ممارسة هذه الحقوق والمنبثقة من دستور الجمهورية، والتي انضجها الحوار في المؤسسات السياسية والتشريعية وبصفة خاصة قانون الانتخابات العامة والاستفتاء، وقانون الأحزاب والتنظيمات السياسية، وقانون السلطة المحلية، وقانون الصحافة والمطبوعات.

المشاركة الشعبية

وهكذا مضى موحد اليمن الزعيم علي عبدالله صالح في رعاية المسيرة الديمقراطية في ظل

المسكوكة الذهبية: " وحدة اليمن وأمنه واستقراره!"

ومن الإنصاف القول إن التدابير التي اتخذها الرئيس عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية، في السنتين الأخيرتين، كان لها دور أساسي، في إسقاط شعار فك الارتباط، فهذا الرئيس الذي قال إن اليمن لن تعود يمنيين، ولن يكون هناك انفصال في عهده، اتخذ قرارات بعضها سبق بها نتائج مؤتمر الحوار بشأن حل القضية الجنوبية، خاصة في ما يتعلق بحل مشكلات الأراضي، والمتقاعدين، وزيادة نسبة الجنوبيين في السلطتين التنفيذية والقضائية، والجيش والشرطة، وتنفيذ ما ورد في النقاط العشرين، ثم النقاط الاحدى عشر المعروفة، وغيرها، فأبقت بذلك النزعة الانفصالية التي برزت كتطور لمطالب حقوقية في الأساس..

إن معظم فصائل الانفصال وفك الارتباط، والحراك، لم تعد لها قضية بعد تلك التدابير.. فأين جمعيات المتقاعدين العسكريين والمدنيين، وأين المجلس الوطني الأعلى لتحرير واستقلال الجنوب واستعادة الدولة، وأين الهيئة الوطنية العليا لتحرير الجنوب، وأين وأين وأين؟ لقد ذبلت أو اختفت من الساحة.



فيصل الصوفي

هزيمة الإرهاب وفك الارتباط

خيار الإقليميين الشمالي والجنوبي، كما لم يعتبروا بعض قادة الجنوب السابقين، الذين كانوا يزعمون أن الوحدة الاندماجية بين الشطرين عام 1990م كانت قراراً متسرعاً وخاطئاً من قبل علي سالم البيض وبعض رفاقه في الحزب والدولة، فهؤلاء الذين كانوا يروجون لذلك، نراهم اليوم يطمحون لتولي مناصب في الحكومة.. كما لم يعتبروا من الإجماع الإقليمي والدولي حول

في العيد الوطني الرابع والعشرين لتحقيق الوحدة اليمنية، تتحقق على أرض الجنوب أفضل وأقوى الانتصارات على الإرهاب، وخاصة في أبين وشبوة، وهذه الانتصارات هدية للشعب من الرئيس والجيش وقوى الأمن.. ومن المفارقات العجيبة أن مكونات في الحراك الجنوبي خصوصاً التي تتبع سالم البيض، وحزب الإصلاح، تدين الحرب على الإرهاب، وتصورها بأنها حرب على الجنوب، المهمومين بفك ارتباطه، رغم أن حل القضية الجنوبية التي كانت القضية الأولى لمؤتمر الحوار الوطني الشامل، قد أنهى فكرة الانفصال أو فك الارتباط.

إن هزيمة الإرهاب في هذا الوقت، تتزامن مع هزيمة فك الارتباط، ونهاية الإرهاب وفك الارتباط محتومة، وهذا ما تسنده الحقائق.. لقد تكررت حكاية فك الارتباط منذ فشل الانفصال عام 1994، وإلى اليوم، وطوال هذه الفترة ماتت أو سقطت كل الإعلانات المفككة، ومعظم تيارات الحراك لم تعد مع هذه الإعلانات، وهذا ما يبرز اليوم بوضوح، ومع ذلك لم يمل ولم يتعب دعاة فك الارتباط، ولم يعتبروا حتى بمن فشلوا في فرض أقصى ما كانوا يسعون إليه، وهو